بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذى الجلال والكبرياء ، وصلاته وسلامُه الأتمّانِ الأكملانِ على خاتم الرسُلِ والأنبياء ، وعلى آله وصحبه البَرَرة الأتقياء .

وبعد ، فهذا كتابُ « المُسَوَّدة » الذى تتابع على تصنيفه ثلاثة من أعلام العُلَماء من آل تَيْمِيَّة الحرانِيِّينَ :

أولهم : مجد الدين ، شيخ الإسلام ، أبو البَرَكات ، عبدُ السلام بن عبد الله ابن الخضر ، أحد الحُفَّاظ الأثبات ، المولود فى سنة ٥٩٠ والمتوفى فى سنة ٦٥٢ من الهجرة .

وثانيهم : ولدُهُ الشيخ الإمامُ ، العلاَّمة ، المفتى ، شهابُ الدين ، أبو المحاسن عبدُ الحليم بن عبد السلام ، المتوفى فى سنة ٦٨٢ من الهجرة .

وثالثهم : الإمامُ ، القدوة ، العالم ، الزاهد ، الداعى إلى الله ، الصابرُ على قضاء الله ، شيخ الإسلام ، تقى الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ، ابن الثانى وحفيد الأول ، المولود فى يوم الاثنين العاشر من شهر ربيع الأول من سنة ٦٦١ ، والمتوفى وهو سَجِينٌ فى قلعة دمشق فى ليلة الاثنين لعشرين خلت من شهر ذى القعـــدة فى سنة ٧٢٨ من الهجرة عن سبع وستين سنة وسبعة أشهر وعشرة أيام .

وقد كتب كل واحد من هؤلاء العلماء ما كتبه وتركه مسوّدة ، ثم قيَّضَ الله لهم بَلَدِيَّهُمْ وتلميذَهم الفقيه الحنبلى أبا العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالغنى ، الحرانى ، الدمشقى ، المتوفى فى سنة ٧٤٥ من الهجرة أى بعد وفاة شيخ الإسلام

ابن تيميَّة الحفيد بسبْعَ عشَرةَ سنةً ، فجمع مسوَّداتهم ورَتَّبها وبيضها ، ووضع علامة تميز كلام كل واحد منهم عن كلام الآخرين .

وأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغنى الحرانى هذا تلميذ من تلامذة شيخ الإسلام ابن تيمية الحفيد ، كما ذكرنا ، وكما تشير إليه عبارة وردت فى كلام الحافظ الذهبى أحد تلامذة ابن تيمية ، ونقلها عنه ابن العماد فى شذرات الذهب ، وفيها يتحدث عن جمعه مسودة آل تيمية وتبييضها ، وذلك حيث يقول فى حوادث سنة ٧٤٥ «وفيها توفى شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالغنى ، الحرانى ، ثم الدمشقى ، الفقيه الحنبلى ، ولد سنة اثنتين وسبعمائة ، وسمع من ابن الموازينى وغيره ، وطلب بنفسه ، وكتب الكثير ، وسمع الكثير أيضا ، وتفقه فى المذهب وأصول الفقه ، وهو الذى بَيَّض مسوّدَة الأصول لابن تيمية ورتَّبَها ، ذكره الذهبى فى المعجم المختصر فقال : من أعيان مذهبه ، فيه دين وتقوى ومعرفة بالفقه ، أخذ عنى ومعى ، توفى فى جمادى الآخرة بدمشق ، ودفن بمقبرة باب الصغير » اه .

فسنُّ أحمد هذا يوم مات ابن تيمية ست وعشرون سنة ، وهو حَرَّانى دمشقى كابن تيمية ، والذهبى يقول « أخذ عنى ومعى » فليس من المعقول إذن أن رجلا يعيش فى البلد التى يعيش فيها ابن تيمية فى الوقت الذى علا فيه ذكره وارتفع صيته ودارت حوله المناقشات الكثيرة ـ وهو مع كل هذا بلديُّه وعلى مذهبه ـ ثم لا يأخذ عنه ولا ينتفع بعلمه، فهو إذن تلميذ لابن تيمية ، ثم هو من بعد تلميذ لتلامذة ابن تيمية كالحافظ الذهبى .

ومنذ جمع أحمد كتاب المسوّدة ورتَّبه وبَيَّضه والناس يكتبونه ويتداولونه وينقلون عنه ، ثقة منهم بصاحبه ودقة نظره وجمعه أطراف المسائل وتحريرها ، وقد عثرنا على نصوص فى كثير من مؤلفات أهل العلم النَّبَغَة ينقلونها عن المسوّدة وينصون على نقلهم عنها ، نذكر لك بعضها فيما يلى :

(١) قال الشيخ العالم البارع الواسع الاطلاع محمد بن أحمد السفارينى فى شرح عقيدته (١/٢٦٧ طبع دمشق) ما نصه « قال شيخ الإسلام ابن تيمية روح الله روحه فى المسودة : التقليد قبول القول بغير دليل ، فليس المصير إلى الإجماع بتقليد ؛ لأن الإجماع دليل ، ولذلك يقبل قول النبي صلى الله عليه ولا يقال تقليد ، وقد قال أحمد رضى الله عنه فى رواية أبى الحارث : من قلد الخبر رجوت أن يسلم ، إن شاء الله تعالى ، فأطلق اسم التقليد على من صار إلى الخبر وإن كان حجة ، انتهى ملخصا » اه ، وهذا الكلام ورد مبسوطا بأطول من هذه العبارة فى ص ٥٥٣ من هذه المطبوعة .

(٢) وقال شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عبد العزيز بن على بن إبراهيم ، الفتوحى ، الفقيه الحنبلى الأصولى ، فى كتابه شرح المختصر فى أصول فقه الحنابلة (ص ١٢٠ ط مطبعة السنة المحمدية) فى تفسير الطاعة ، مانصه « العبادة هى الطاعة ، قال الشيخ تقى الدين فى آخر المسودة : كل ما كان طاعة ومأمورا به فهو عبادة عند أصحابنا والمالكية والشافعية ، وعند الحنفية : العبادة ما كان من شرطه النية » وهذا الكلام بنصه مذكور فى ص ٥٧٦ من هذه المطبوعة .

(٣) وقال الفتوحى أيضاً فى تقسيم السجود إلى حرام وحلال (ص ١٢٢) ما نصه « فإن السجود نوع من الأفعال ذو أشخاص كثيرة ؛ فيجوز أن ينقسم إلى واجب وحرام ، فيكون بعض أفراده واجبا كالسجود لله تعالى ، وبعضها حراما كالسجود للصنم ، ولا امتناع لذلك ، قال المجد فى المسودة : السجود بين يدى الصنم مع قصد التقرب إلى الله تعالى محرم على مذهب علماء الشريعة ، وقال أبو هاشم من المعتزلة : إن السجود لا تختلف صفته ، وإنما المحظور القصد » اه ، وهذا الكلام بنصه وارد فى ص ٨٤ من هذه المطبوعة .

(٤) وقال أيضا في بيان مسألة من العموم (ص ١٥٦) : « قال المجد

فى المسودة وهذا ظاهر كلام أحمد رضى الله عنه ، لأنه احتج فى مواضع كثيرة بمثل ذلك ، وكذلك أصحابنا ، قال المجد : وما سبق إنما يمنع قوة العموم ، لا ظهوره ، لأن الأصل عدم المعرفه لما لم يذكر » .

وهذا الكلام مذكور بنصه فى مسألة « قال الشافعى : ترك الاستفصال من الرسول فى حكايات الأحوال ينزل منزلة العموم فى المقال » فى ص ١٠٨ و ١٠٩ من هذه المطبوعة ، وبين القولين كلام حذفه الفتوحى .

ونستنتج من هذه النقول الأربعة حقيقتين ، أولاهما أن ترتيب المسودة الذى رتّبها عليه الحرانى هو بعينه الذى وقع لنا ، فإن الفتوحى يقول فى تفسير العبادة « قال الشيخ تقى الدين فى آخر المسودة » والحقيقة الثانية أن النسخ التى وقعت لهؤلاء العلماء كان مبينا فيها بعلامات خاصة ما قاله كل واحد من أئمة آل تيمية الثلاثة ، فإن الفتوحى ينسب الكلام تارة لمجد الدين وتارة لتقى الدين كما رأيت فى النصوص التى أثرناها لك .

* * *

وحين اعتزمنا تحقيق هذا الكتاب حصلنا على نسختين إحداهما صورت لنا عن نسخة مصورة محفوظة بين مخطوطات جامعة الدول العربية ، والثانية مخطوطة عنها بخط أحد النساخين ممن شَدَوْا قليلا من العلم ، ولما اعتزمنا السير فى العمل رأينا أن من العسير الذى لا يمكن تذليله الاقتصار على هاتين النسختين ، وذلك لأن النسخة المصورة أخذت عن نسخة أصابتها الأرضَةُ فأكلت كثيرا من مواضع كلماتها والمنسوخة عنها قد ترك ناسخها بياضا فى كل مكان من هذه الأمكنة وفى كل مكان تعذر عليه فهم الكلام أو قراءته فوق ما زاد من التحريف والتصحيف ، وتوقفنا وقتاً ليس بالقصير حتى هيأ الله لنا الحصول على نسخة خطية نسخت فى سنة ١٠٥٥ وكانت فى ملك أحد علماء نجد ، وهى نسخة جيدة الصحة إلا أنها رديئة الخط جدا ،

و بعد أن سرنا شوطا بعيداً فى تحقيق الكتاب (إلى ص ١٤٥ من هذه المطبوعة) علمنا أن عند أبناء المغفور له السيد محمد رشيد رضا نسخة كان قد استنسخها لنفسه عن نسخة خطية محفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، وقد تفضل السيد المعتصم بن السيد محمد رشيد رضا بإعارتنا هذه النسخة ، وحينئذ اجتمع لنا من هذا الكتاب أربع نسخ ، وقد رمزنا للنسخة النجدية بالحرف ا وهى التى جعلنا مدار التحقيق عليها ، ورمزنا للمصورة بالحرف ب ، ورمزنا لنسخة السيد محمد رشيد رضا بالحرف د ولم نتقيد فى أصل الكتاب بواحدة من هذه النسخ ، بل اخترنا أوضحها عبارة وأقربها فهما ، ثم نبهنا على ما يخالفها فى حواشى الكتاب ، وتجد ذلك كله مبينا فى أسفل صفحات هذه المطبوعة ، وماتعذرت قراءته من مصورة جامعة الدول العربية وضعناه بين معقوفين هكذا [ ] كماوضعنا بين هذين المعقوفين ما وجدناه من الزيادة فى بعض النسخ عما فى بعضها الآخر ، وقد زدنا من عند أنفسنا حرفا أو كلمة يتبين بها الكلام فوضعنا ذلك بين هذين المعقوفين أيضاً ، وإذا فما تراه بين المعقوفين على ثلاثة أنواع فكل ما تجده بينهما من غير بيان فهو مما يعد ساقطاً من مصورة جامعة الدول العربية ، وماتراه بينهما وهو من زيادة نسخة على نسخة بيننا النسخة المزيد فيها برمزها ، وما زدناه من عند أنفسنا بيناه أيضاً ، وهذا النوع قليل جداً .

* * *

بقى الإشارات إلى ما كتبه كل واحد من أئمة آل تيمية الثلاثة ، وهذه مسألة مشكلة ، فقد وجدنا لكل نسخة من هذه النسخ اصطلاحا خاصا ، فأما مصورة جامعة الدول العربية فقد أكلت الأرضة البيان الذى وضعه كاتبها فى أولها ، وأما مخطوطة نجد فلم يشر ناسخها إلى شىء من ذلك بتة ، وأما مخطوطة السيد محمد رشيد رضا فقد كتب ناسخها بيانا فى الصفحة الأولى منها ، وزاد على ذلك بأنه كان يكتب فى أوائل الفصول والمسائل كلمة «شيخنا» يريد به شيخ الإسلام تقى الدين بن تيمية ،

(٢) أو كلمة «والد شيخنا» يريد به شهاب الدين عبدالحليم بن تيمية (٣)، ومعلوم أن ما ذكره مهملا عن إحدى هاتين الكلمتين فهو مما كتبه مجد الدين ابن تيمية الجد لأنه هو صاحب الأصل، والشيخان بعده يزيدان على ما كتبه.

وقد كنا من أول الكتاب نضع الحروف التى وضعها ناسخ النجدية من غير بصر ولا تمييز لأن هذا اصطلاح خاص ومكان علمه قلب الناسخ أو من نسخ عنه، وليس يعلم الغيب إلا الله، فلما وقعت لنا مخطوطة السيد محمد رشيد رضا اكتشفنا سر هذه الغوامض، فأنت ستقف ابتداء من ص ١٤٥ على ما يبين لك ذلك بيانا شافيا، فما ترك بلا إشارة فهو من كلام الجد، فكان ترك العلامة له علامة، وما كتب قبله « والد شيخنا » فهو من كلام ولده شهاب الدين، وما كتب بجواره « شيخنا » فهو من كلام حفيده تقى الدين.

وإن كنت إنما تريد علم هؤلاء ـ أو العلم المحرر فى حدِّ ذاته ـ فلن يعنيك أن يكون قائله الجد أو الأب أو العَيْلَم الزخار.

* * *

و بعد، فهذا كتاب «المسوّدة» الذى تتابع على تأليفه ثلاثة من أئمة آل تيمية بعد أن قضيت فى تحقيقه ومراجعته سنتين كاملتين، أو على التحقيق بعد أن قضيت فى ذلك أوقات فراغى كلها فى مدة سنتين كاملتين، أقدمه لقراء العربية الذين يهمهم الدقة فى البحث، و بلوغ الغاية فى التحرير، واستقصاء الجهد فى التحرى وتتبع أقوال القائلين، مع استقامة العبارة عن ذلك كله ووضوحها، ولن أترك القلم حتى أذكر خصيصة هذا الكتاب من بين كتب أصول الفقه المشهورة رغم كثرتها واختلاف طرق مؤلفيها، فقد راعنى فى مباحث هذا الكتاب أمران أرى أن لا مندوحة لى عن بيانهما؛ أما أولهما فبيان أصحاب الأقوال فى المسائل المختلفِ فيها بيانا مستقصياً يدل على طول الباع وسعة الاطلاع، وأما ثانيهما فهو ما اصطلح علماء الأصول على

تسميته « تحرير محل النزاع » فإنك لتقرأ هذا الكتاب فى موضوع ما ، فتجد الأئمة الثلاثة يذكرون مسألة ويبينون فيها مذاهب العلماء فى إيجاز ، ثم لا يزالون يضعون المسألة بعد المسألة فى نفس الموضوع وفى كل مسألة منها يوضحون فرقا بين قول وقول حتى إذا تمت مسائل هذا الموضوع يكون الفرق بين الأقوال قد اتضح غاية الاتضاح فتستطيع أن تحدد تحديداً دقيقاً موطن اتفاق أصحاب هذه الأقوال وموطن اختلافهم.

ولا أشك فى أنه قد كان فى عزم شيخ الإسلام أن يعيد النظر فى ترتيب هذا الكتاب ، وأن يضيف إليه شيئا من البسط والاستدلال كعادته فى سائر مؤلفاته ، ولكن اشتغاله بالدعوة إلى الله ، ووقوفه فى وجه الحاسدين له الشاغبين عليه ، واستماع الأمراء والسلاطين إلى أقوال الناقمين وتعرضه للمحنة ، كل أولئك حال بينه وبين ما يريد ، ومع ذلك فالكتاب على حاله من خير ما أخرج للناس من كتب أصول الفقه ، وسيجد منه الباحث غناءً عن مطالعة كثير من الأمهات ، جزى الله مؤلفيه عما بذلوا فيه من الجهد خير ما يجزى العاملين المصلحين من علماء هذه الأمة .

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ؛ إنك أنت الوهاب.

كتبه المعتز بالله تعالى
محمد محيي الدين عبد الحميد

الراموز الأول

وهو صفحة عنوان الكتاب من النسخة المرموز لها بالحرف ا

وهو الصحيفة ٤ من النسخة المرموز لها بالحرف ا

الراموز الثانى

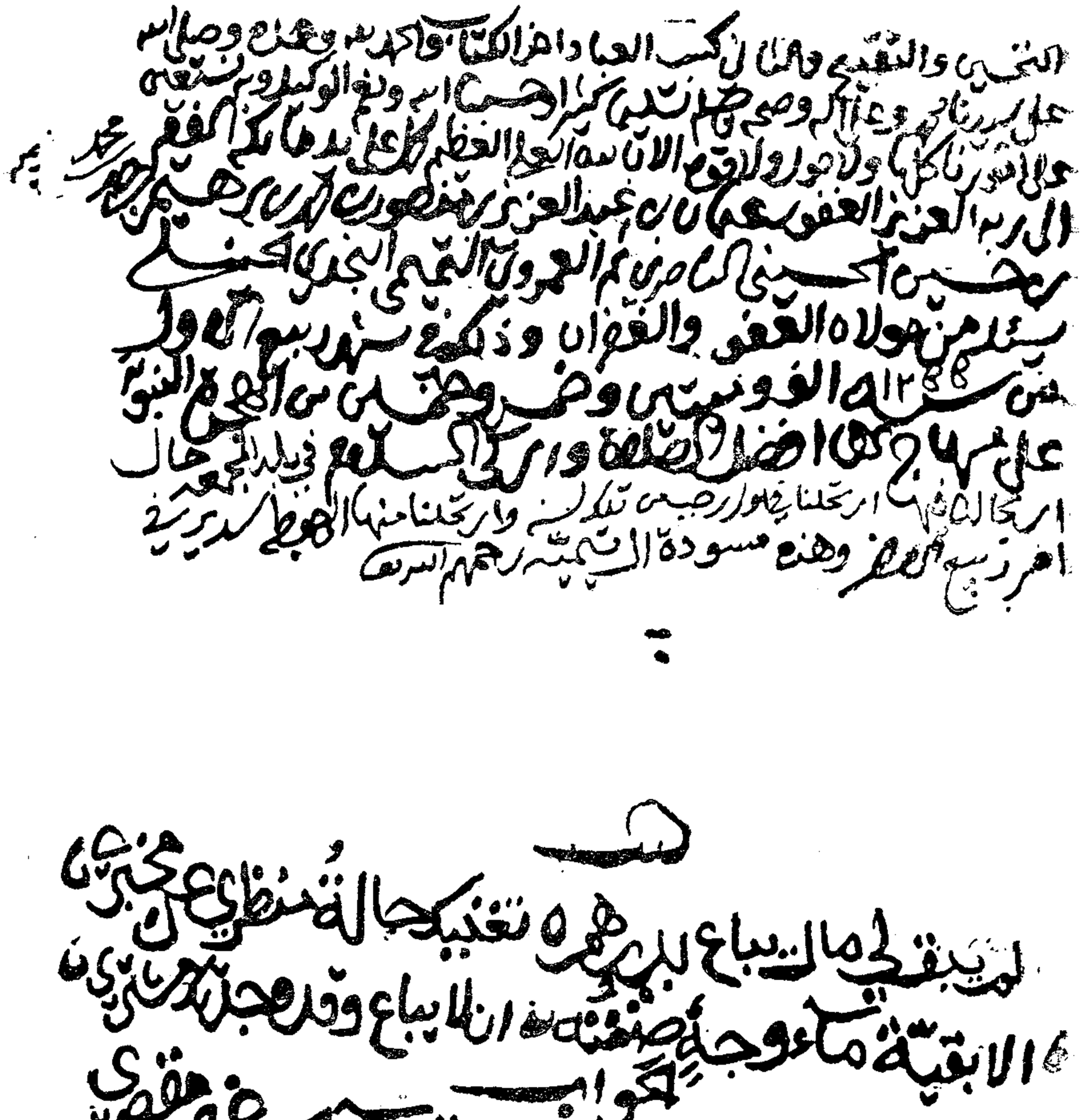

الراموز الثالث

وهو الصفحة الأخيرة من النسخة المرموز لها بالحرف ا

نفيا اوظاهرا وهذا منقول عن الشافعي واما منا واكثر الفقهاء
وقوم يطلقونه على القطعي دون ما فيه احتمال وهذا هو
الغالب على عرف المتكلمين
فصل والظاهر هو لفظ معقول يبتدر الى فهم البصير
بجهة الفهم منه معنى مع تجويز غيره مما لا يبتدره الظن
والفهم هذا احد الاسفراييني وصوبه الجويني وزيف ماسواه
فصل العموم ما عم شيئين فصاعدا قاله ابو الطيب
والقاضي وهو مدخول من وجوه ٥ قال والدشيخنا
ومعظم اصحابنا واكابر الشافعية قالوا به وحده ابو الخطاب
والرازي باللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع
واحد وزاد الشريف المرتضى بعد فصاعدا مطلقا وحده ابو زيد
واكابر الحنفية بما انتظم جمعا من المسميات لفظا او معنى وفسروا
قولهم لفظا باسماء الجموع وقولهم معنى بما سوى ذلك
من الفاظ العموم وزيف الفخر اسمعيل احد الاول والثالث
بكلام شاف وارتضى بانه اللفظ الدال على مسميات لا ينحصر في عدد
فصل في حد العلم ذكر ابو الطيب عن اصحابهم فيه
حدودا منها لفظ اليقين والاراذات والثقة ثم ذكر عن المعتزلة
حده بلفظ الاعتقاد وابطله بانه لا يدخل فيه العلم القديم
وحده ابن الباقلاني والقاضي ابو يعلى وغيرهما بانه معرفة
المعلوم على ما هو به وزيف الجويني اكثر الحدود واختار
تمييزه ببحث وتقسيم من غير تحرير حد ٥ قال والدشيخنا

و خطابه او على تكليفه بالافعال او على صفة الافعال ثبتت
بالشرع او على هيئة يكون الفعل عليها باذن الشرع قال
بعض اصحابنا قد نص احمد رحمه الله ان الحكم الشرعي
خطاب الشرع وقوله وقد قال كل واحد من هذه الاقوال
قوم من الناس وللاختلاف مقامان احدهما التحسين
والتقبيح والثاني كسب العباد ۞

كتب في آخر النسخة المنقولة عنها هذه ما نصه

آخر ما وجدنا من المسودة التي بخط الشيخ مجد الدين رحمه
الله وبخط ابنه وبخط حفيده الشيخ تقي الدين رضي الله
عنهم والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه
وسلم تسليما وحسبنا الله ونعم الوكيل

ثم هذا الكتاب على يد الحقير حامد بن الشيخ اديب التقي الحسيني
سني ومقابلة في المكتبة الظاهرية الكائنة بدمشق الشام
حرسها الله وسائر بلاد المصلحين في اواخر شعبان سنة
الف وثلاثمائة وخمسة وعشرين ١٣٢٥ عفى عنهما وعمن دعا لهما
آمين آمين

الراموز الخامس

وهو الصفحة الأخيرة من النسخة المرموز لها بالحرف د

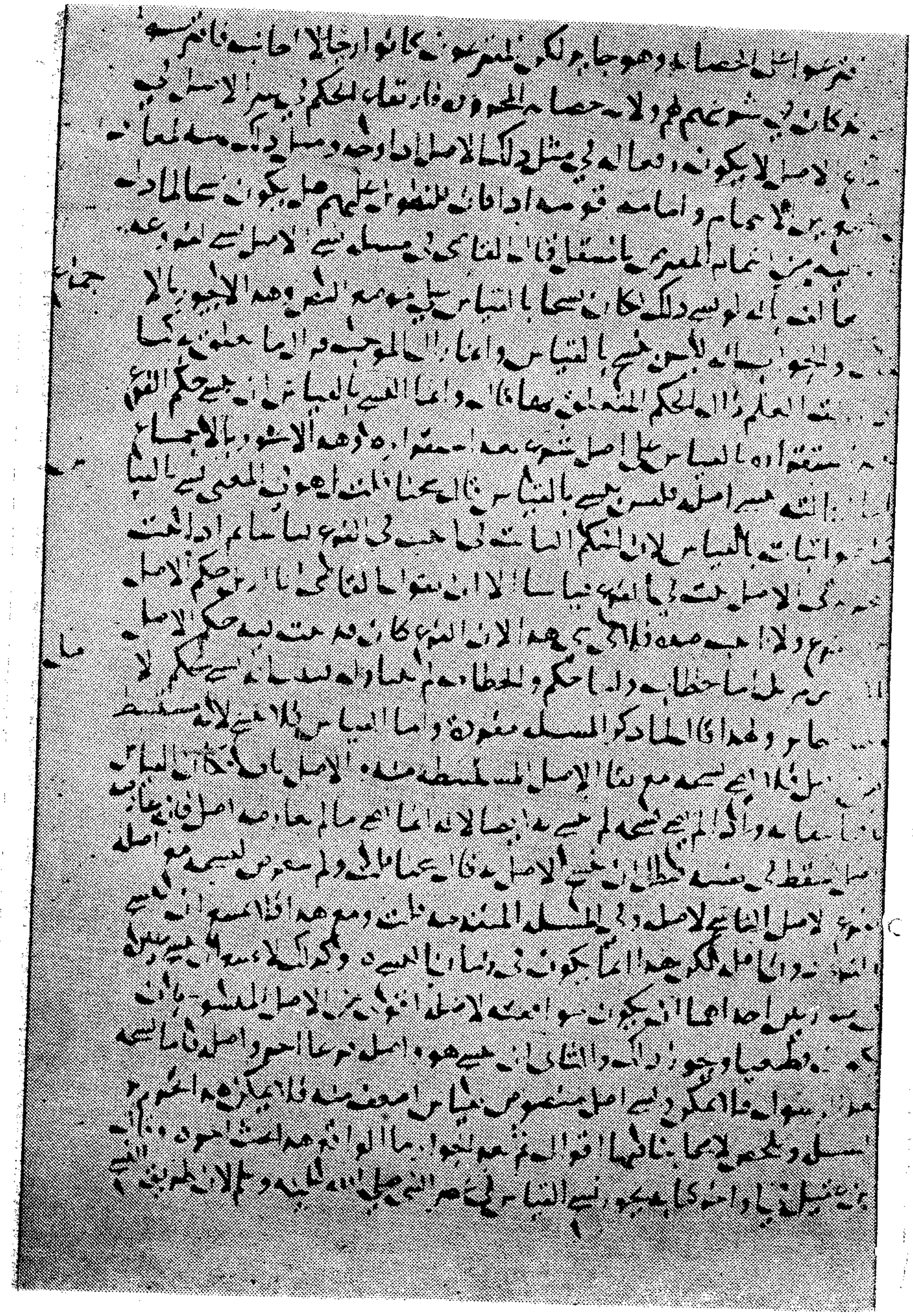

الراموز السادس

النصف الأول من اللوحة ١٠٢ من النسخة المرموز لها بالحرف ب المصورة